

جانب السيدة هيلين كلارك مديرة برنامج الامم المتحدة الانمائي

جانب مكتب التفتيش في برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP - Office of
(Audit and Investigation)

جانب السيد فيليب لازاريني المنسق المقيم للأمم المتحد والممثل المقيم
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

جانب السيد لوكا ريندا مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في لبنان

بيروت في 22 أيلول 2015،

الموضوع: طلب التوضيحات و اجراء التحقيقات واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأن دور برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي (UNDP) لبنان وموظفيها في تغطية الفساد في ادارة النفايات في لبنان
الى السلطات المختصة في الأمم المتحدة،

جننا بكتابنا الحاضر نطلب اليكم تقديم التوضيحات، و اجراء التحقيقات واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأن دور
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان وموظفيها في تغطية الفساد في ادارة النفايات في لبنان، بالتحديد السيد
ادغار شهاب، مساعد المدير الوطني والمسؤول عن الملف البيئي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الخلفية

لما كان لبنان يواجه أزمة نفايات خطيرة، اذ أثبتت السلطة السياسية عجزها عن ادارة النفايات التي تكّدت
في الشوارع، والتي رُميت في الوديان والأنهار والغابات منذ 2015/7/17 مهذّدة أمن المواطنين الصحي
والبيئي، خصوصاً على مشارف موسم الأمطار،

لما كانت هذه الأزمة نتيجة مباشرة لعملية فساد ضخمة امتدت لأكثر من 20 سنة في ادارة ملف النفايات مع
قيام الحكومات المتعاقبة منذ 1994 بالتعدي على صلاحيات البلديات في هذا المجال وأموالها عبر تكليف
مجموعة أفيردا (Averda شركتي سوكلين وسوكومي) بكنس وجمع ومعالجة وطمر النفايات، بعقود غير
شرعية وبكلفة باهظة ومضخمة جداً، وقيام هذه الحكومات بالتمديد مرّات عديدة لهذه المجموعة، وصولاً الى
التمديد الأخير عام 2010،

ولما كان وزير الزراعة الحالي السيد أكرم شهاب رئيس اللجنة المكلفة حالياً من قبل مجلس الوزراء اقترح
حلول للأزمة، قد أقر بهذا الفساد المستمر في البيان الصادر عن اللجنة تاريخ 13 أيلول 2015 والمنشور في
الوكالة الوطنية للإعلام، حيث ورد "إن لجنة الخبراء، التي يرأسها وزير الزراعة أكرم شهاب، تعتبر أنها قد
وضعت اللبنة الأولى في مكافحة الفساد، الذي طغى على هذا الملف طيلة عقدين من الزمن، من خلال إبطال

عقود تبين عدم تطبيقها وكلفتها المرتفعة. وتعتبر اللجنة أن مسار مكافحة الفساد والمراقبة والمحاسبة، يجب أن يستكمل .

دور السيد شهاب في تغطية تمديد عقود المشغل في ال2010

لما كانت عقود المجموعة المشغلة تنتهي في 2011/1/17، خُصت مجموعة من جلسات مجلس الوزراء بين آذار وتشيرين الأول 2010 لتحديد البديل بعد هذا التاريخ، تخلّلتها جدال وخلاف بين خيارين أولهما اشتراط، لتجديد العقود، التفاوض مع المشغل حول تخفيض الكلفة، وثانيهما اطلاق مناقصة لصيغة مختلفة ووفق تقنية معالجة متباينة تحترم القواعد البيئية السليمة. أثار هذا الموضوع جدلاً سياسياً واعلامياً واسعاً أدى الى سلسلة من القرارات وجهود من الوزراء بشأنها اتهاماً مفاده تحوير مضمونها في المحاضر الموضوعة لجلسات مجلس الوزراء. وانتهى ذلك بجولة الجلسات الممتدة بين 1 أيلول 2010 وتشيرين الأول 2010.

ولما كان السيد ادغار شهاب الموظف في برنامج الأمم المتحدة الانمائي بصفته خبيراً بيئياً قد لعب دوراً محورياً في تغطية عملية الفساد هذه، وتأمين المسوغات لها، إذ دعي من قبل مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 1 أيلول 2010 لتقديم عرض عن خيارات معالجة النفايات المنزلية الصلبة في لبنان، فقام السيد ادغار شهاب، متسلحاً بصفته خبيراً لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بالتصريح أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية اتخذت الإجراءات الملزمة بمنع كل عمليات الفرز والمعالجة للنفايات المنزلية الصلبة واعتماد تقنية التفكك الحراري (pyrolyse). اعترض عدد من الوزراء على هذا الزعم واتهموه بتزوير الحقائق، غير أن غالبية الوزراء، على إثر تصويت في مجلس الوزراء، اعتمدوا خطة معالجة النفايات المنزلية الصلبة عبر تقنية التفكك الحراري. ولما سأل المعارضون عن الفترة اللازمة لتطبيق هذه الخطة، أبلغهم رئيس الحكومة أنها تتطلب عدة سنوات واقترح بالتالي التمديد لمجموعة أفيردا لفترة أربع سنوات. ولم يتمكن الوزراء المعارضون من الحصول على نسخة عن العقود مع هذه المجموعة، ولما أصروا على طلبهم جوبهوا بتهديد "إما التمديد وإما فلتنظركم الزبالة" وهو ما يحصل فعلياً منذ شهرين. فجز بتصويت ثانو مدد لمجموعة أفيردا لمدة أربع سنوات.

دور السيد شهاب وخبراء آخرين من فريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي في لجنة اقتراح

الحلول لإدارة النفايات لعام 2015

ولما كان الخبير نفسه قد عيّن مع فريق آخر من الخبراء البيئيين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في اللجنة المكلفة حالياً وضع حلّ مستدام لإدارة النفايات، والتي يرأسها الوزير أكرم شهيب، وكانوا من واضعي ومروّجي الخطة المتضمنة مرحلتين حرجة حاجة الحل المستدام الى وقت للتطبيق:

أولهما مرحلة انتقالية تعتمد الطمر دون الفرز أو المعالجة كحل مؤقت لمدة 18 شهراً، مع التمديد للمشغل الحالي (مجموعة Averda) للكنس والجمع والنقل، وإعادة فتح مطمر الناعمة لمدة 7 ايام وهو الذي ثبت ضرره البيئي والصحي الفادح على سكان المنطقة ليستقبل ما يُقدّر بمئة ألف طنّاً من النفايات المكّدة الى اليوم في الشوارع، وانشاء مطامر جديدة في عكار، وإعادة فتح مطمر برج

حمود مع اقتراح ردم البحر بما يُستخرج منه، بما يخالف اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط،

وثانيهما مرحلة مستدامة تعتمد ولو بطريقة مبهمة مبدأ إعادة ادارة النفايات الى البلديات، وانشاء مراكز فرز ومعالجة، دون أية اشارة الى مبدأ التفكك الحراري، في تناقض واضح مع ما قدمه السيد ادغار شهاب كالحل "الأنسب" لادارة النفايات عام 2010.

ولما كانت المرحلة الانتقالية قد أقرت وحدها في قرار مجلس الوزراء تاريخ 2015/9/9،

ولما كان دور ومواقف السيد ادغار شهاب بصفته مسؤولاً عن الملف البيئي فيبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عهد ثلاث وزراء للبيئة مليئاً بالتناقضات ما يضفي شبهة عليه، ويؤثر ذلك على دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في لبنانومصداقيته، من خلالتغطية عملية الفساد في ادارة ملف النفايات، وتقديم الحجج "العلمية" للتمديد لمجموعة الشركات الواضعة يدها على المال العام وصلاحيات البلديات، ولاعتماد قواعد لمعالجة النفايات في لبنان تضر بالبيئة وبالصحة العامةوالقائمة على رؤية غير مستدامة،وبالأخص إيصالنا إلى الأزمة الحالية، ولرفض الطلبات الأساسية للحراك الشعبي القائم بالمطالب بادارة بيئية واحترام الانتظام العام في ملف النفايات،

ولما كان تعاقد البرنامج، بإدارة السيد شهاب، مع خبراء خارجيين هو شبه محصور بشركة واحدة تقدم دراسات متوافقة مع رغبات السلطة السياسية، ما يبعث إلى الريبة في العلاقة مع هذه الشركة ويستوجب تحقيقاً،

ولما كان غير مقبولاً أن يستخدم بعض الأشخاص صفتهم خبراء لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحريف أو حتى تزوير الحقائق والتغطية على عمليات وضع اليد على المال العام والإمعان في الإضرار بالصحة العامة والبيئة خلافاً للقانون ويعودون بعد ذلك ليغطوا مقترحات تناقض كلياً تلك التي قدموها سابقاً،

جنئنا بكتابتنا هذا نطلب اتخاذ الاجراءات المناسبة واجراء التحقيقات اللازمة بدور السيد ادغار شهاب وإدارة البيئة في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في لبنان، في تغطية الفساد في ادارة النفايات في لبنان، كما توضيح دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السماح لخبرائها لعب هذا الدور بدون أية مساءلة.

باننتظار الرد التوضيحي والاجراءات التي تعتبرونها مناسبة بهذا الخصوص،

الروابط:

- 1 بيان اللجنة المكلفة اقتراح حلول للأزمة برئاسة الوزير أكرم شهيب تاريخ 13 أيلول 2015 والمنشور في الوكالة الوطنية للإعلام.
- 2 محضر قرار مجلس الوزراء تاريخ 2010/9/1.
- 3 محضر قرار مجلس الوزراء تاريخ 2015/9/9.

الموقعون:

د. علي درويش، **Greenline**

نزار صاغية، محامٍ

يعقوب الصراف، وزير بيئة سابق في الحكومة اللبنانية بين 2005/6/19 و2006/11/11

باسل عبدالله، محامٍ

حنا غريب، رئيس التيار النقابي المستقل

د. ناجي قديح، خبير بيئي

د. شربل نحاس، وزير سابق في الحكومات اللبنانية بين 2009/11/9 و2012/2/12